السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 23 نيسان 2015 ـ الموافق 4 رجب 1436 هـ ـ العدد 13052

AS-SAFIR Arabic political daily - April 23, 2015 N° 13052

1 | 15

«عن الإنسان وربيع الخليج الحائر»، نصٌ متفائل من عُمان، يرصد التغيير الذي أحدثته الانتفاضات العربية في دول الخليج. والعشوائيات تكتسح الإسكندرية، المدينة التي كانت عنوان الكوزموبوليتية.
2

هل تدْخل السوق النفطية مرحلة النقاهة؟ محاولة في قراءة حركة أسعار النفط وعلاقتها بالوضع الاقتصادي الإجمالي. وقانون يؤدي عمليا إلى خصخصة الجامعات في مصر.
3

عبء علاج أمراض السرطان في مصر، وانتشار سرطان الثدي بما يفوق كثيرا نسبه العالمية بسبب التأخر في التشخيص. وفي «بألف كلمة» لجوء اليمنيين الى جيبوتي. وعن مدينة سلَمية السورية.
4

هل تحوّل الجيش الإسرائيلي إلى شركة كبيرة؟

باسم مجدي - مصر

في أحد مشاهد فيلم «المُختبر»، يُقابل مُخرج الفيلم، يوتام فيلدمان، أحدَ تُجّار السلاحَ الإسرائيليّين المُخضرمين في مكتبه: ليو غليسر. تُظهر جدران مكتب غليسر منذ اللحظة الأولى سجلاً تعريفيّاً وافيا عن الرجل وطبيعة أعماله وشكل علاقاته. فهي تمتلئ بدزّينات من الصور التي تجمعه مع ضبّاط ومسؤولين أمنيّين ورؤساء حول العالم، وحتّى شعارات دورات الألعاب الأولمبيّة التي ساهمت شركته عبر خدماتها الأمنيّة في تأمينها، مثل أولمبياد سيدني وأثينا. بعد أن يطوف غليسر بزهوّ على بعض الصور مع فيلدمان، يقولُ الأخير له: «قرأتُ أنّك اشتراكي». فيرد: «أنا اشتراكيّ جدّا». فيسأله: «ماذا يعني ذلك؟»، يُجيب ليو مبتسما: «الأمن للجميع».

لسوء الحظ، فإنّ «اشتراكيّة» ليو ليست يوتوبيا حالمة، بل واقع قائم في عالم اليوم الذي تعتمد الكثير من دوله على إسرائيل لتزويدها بأحدث الأسلحة المُتقدّمة وأكثر تقنيّات المُراقبة والتجسّس والتحكّم عن بعد فعاليّة. فكيف أصبح ليو اشتراكيّاً إلى هذا الحد؟ وكيف تبوأت صناعة التقنيّة العالية الإسرائيليّة هذا الموقع؟ وهل كانت قصّة هذا التبوء إسرائيليّة خالصة أم قصّة عن إسرائيل في العالم أيضا؟

في البدء كان الجيش

ينطوي تدشين صناعة تقنيّة مُتقدّمة على الكثير من المخاطر الماليّة والفنيّة والتنظيميّة التي يخشى رأس المال الخاص مكابدتها. ولهذا السبب، فإنّ وضع قواعد لهذه الصناعة في بلد ما غير ممكن عمليّا بدون أن يسبقه استثمار واسع وطويل الأجل في مراكز البحث العلمي والمختبرات والجامعات ومراكز الابتكار الصناعي المتطوّرة. وهذا الاستثمار تقوم به الدولة ومؤسّساتها المختلفة بحكم مواردها الماليّة والتنظيميّة وقدرتها الأكبر على تحمّل المخاطر المتنوّعة. لعلّ هذه الحقيقة هي ما يُحمّس الباحثة الإيطاليّة، ماريانا مازوكاتو، على القول بأنّه قد جرت خلال العقود القليلة الماضية عمليّة تضخيم و «أسطرة» للدور الذي لعبه القطاع الخاصّ «الرياديّ» في الابتكارات التكنولوجيّة المُثيرة التي شهدها عالمنا في هذه الفترة، وأنّ كلّ منتجات التقنيّة الحديثة ــ بما فيها شاشة اللمس التي أعتبر تقديمها حدثا استثنائيّا في العالم الرقمي – مدينة بشكلٍ ما للنشاط الاستثماريّ الضخم لمُؤسّسات الجيش الأميركي الصناعيّة ومراكز البحث والجامعات المُرتبطة بها منذ الحرب العالميّة الثانية بوجه خاص.

تنطبقُ هذه الحقيقة على إسرائيل بدرجة كبيرة. فكما تشرح دراسةٌ لفضل النقيب ومفيد قسّوم، غُرستْ بذور صناعة التقنيّة العالية في إسرائيل على يد الصهاينة الأوائل، حتّى قبل قيامها عام 1948، عبر شبكة من الجامعات والمراكز العلميّة والصناعيّة. ومع أنّ هذه الشبكة ساهمتْ في تنمية بعض التقنيات المتطوّرة، وتحديدا في المجالات الزراعيّة، إلا أنّ النقطة المفصليّة في تاريخ هذه الصناعة تمثّلتْ في اللحظة التي قرّرت فيها فرنسا وقف توريد أسلحتها الحديثة لإسرائيل في أعقاب حرب 1967. فقد وضع الحظر الفرنسي، مع متطلّبات التوسّع العسكريّ المُستجد، إسرائيل تحت إلحاح شديد لزيادة اعتمادها على نفسها، ودفعها للشروع في تأسيس صناعة عسكريّة متطوّرة تلعب فيها التكنولوجيا دورا أساسيّا. وقد جاء توطّد العلاقات الإسرائيليّة الأميركيّة من ذلك الوقت ليُعمّق من هذا المنحى. إذ أسهمتْ هذه العلاقة في نقل التكنولوجيا الأميركيّة العسكريّة المتطوّرة لإسرائيل، ومَدّتها بالتمويل اللازم للإنفاق على مشروعات البحث العلمي وتطوير الأسلحة، ومكّنتها علاوة على ذلك من الحصول على آخر صيحات منتجات التقنيّة العالية من البلد الرأسماليّ الأوّل، وعلى رأسها منتجات الكمبيوتر والاتّصالات (افتتحتْ كلٌ من شركة «IBM» و«Intel» الأميركيّتان مصانع لهما في إسرائيل في عامي 1972 و1974 على التوالي).

كان لهذه الصيرورة نتيجتان حاسمتان. الأولى تجسّدتْ في حقيقة أن تطوّر التصنيع العسكريّ سرعان ما أطلق في فروع الجيش ومختبراته ومراكز بحثه العلميّة المختلفة، عمليّة يمكن وصفها بـ «التاريخيّة» لإنتاج رأس مال بشريّ عالي القيمة، غدا مع الوقت الركيزة الحيويّة لنموذج النمو الاقتصاديّ الإسرائيلي، وأحد العوامل الرئيسيّة في ضمان استدامته. أمّا الثانية فتجلّتْ في تكييف غالبيّة المنتجات العسكريّة لاستعمالها في القطاعات المدنيّة عبر القطاع الخاص الإسرائيلي، وهو الأمر الذي هيأ لها لاحقا شقّ الطريق إلى السوق العالمي كسلع متطوّرة تعود مبيعاتها على إسرائيل بمليارات الدولارات سنويّا (استفادت شركة إسرائيليّة مثلا من تقنيّة الكاميرات الدقيقة المُثبتة على رؤوس الصواريخ لإنتاج كبسولات طبيّة تستطيعُ التقاط الصور وبثّها مُباشرة من داخل أعضاء الجسم البشري بدقّة وسرعة عاليتين، وهي تبيع منتجاتها في أكثر من 70 بلداً اليوم).

ومع ذلك، ورغم الدور الحيويّ الذي لعبه الجيش الإسرائيليّ في تطوّر قطاع التقنيّة العالية، إلا أنّ هذا التطوّر لم يكن مُنتجا إسرائيليّا خالصا، إذ لعبت التحوّلات العميقة التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العقود الأربعة الأخيرة دورا أساسيّا في جعله منتجا عالميّا أيضا.

عالم أكثر مرونة

بدأت ملامح الأزمة الهيكليّة في الاقتصاديّات الرأسماليّة بالتراكم منذ مطلع السبعينيات من القرن الفائت. وقد انعكس واحد من هذه الملامح في سقوط نمط الإنتاج الصناعيّ الكبير المرتكز إلى خطوط التجميع «الفورْديّة» (نسبة إلى مصانع هنري فورد للسيّارات في أميركا) في فخّ «الجمود»، الأمر الذي كبح فرص التوسّع الاستثماري وقلّص من ربحيّة رأس المال ومن معدّلات التشغيل. وقد جاءت الصدمة النفطيّة، معطوفة على الإنفاق العسكري الهائل، لتدفع بالتصخم في هذه الاقتصاديّات، بما فيها الاقتصاد الإسرائيلي، إلى مستويات غير مسبوقة، أوقعتها في النهاية في أزمة مُركّبة من «الركود التضخمي».

في مسعاها لحلّ الأزمة، تبنّتْ النخب الرأسماليّة، بوحي من مشروعات تاتشر وريغان الاقتصاديّة بالأساس، خططا اقتصاديّة مُصمّمة لتخفيض مستوى التضخّم من خلال سياسات الخصخصة الواسعة للمؤسّسات الصناعيّة المملوكة للدولة، وتقليص نفوذ نقابات العمّال من خلال خفض الأجور، وتحرير التجارة ورؤوس الأموال، وتحفيز مؤسّسات القطاع الخاص عبر الإعفاءات الضريبيّة وتوفير الائتمان البنكي السهل. وعلى المنوال ذاته، تبنّتْ إسرائيل في أواسط الثمانينيّات من القرن الفائت «خطّة التثبيت» التي أشرف عليها الاقتصاديّ الأمريكيّ ستانلي فيشر، والتي كان مُقدّرا لها إحداث تحوّلات جذريّة في بنية الاقتصاد الإسرائيلي، عبر تخليصه من إرثه «الاشتراكي» وجعله أكثر تمركزا على المجموعات الاستثماريّة الخاصّة الكبيرة.

يقولُ ديفيد هارفي، أستاذ الجغرافيا الشهير والمُجدّد في الأطروحات الماركسيّة، أنّ واحدة من نتائج هذا المسعى المُباشرة تجلّت في تغيّر الطريقة التي تعمل بها الرأسماليّة، وذلك عبر زيادَة اعتمادها على ما يُسمّيه نمط «التراكم المرن». في ظلّ هذا النمط، أصبح في وسع وحدات صغيرة، موزّعة في أماكن جغرافيّة مُتعدّدة، إنتاج عدد كبير من السلع المتباينة في مواصفاتها وأشكالها، الأمر الذي منحها مرونة عالية في الانتقال من إنتاج سلعة بعينها إلى إنتاج أخرى مختلفة، بل وفي الانتقال من بقعة جغرافيّة إلى أخرى حسب متطلّبات العرض والطلب في السوق. وقد وضع اعتماد «التراكم المرن» على البرمجيّات وتقنيّات تكنولوجيا المعلومات بدلا من الماكينات، الاقتصاديّات التي تتمتّع بكفاءات بشريّة وتقنيّة في موقع الأفضليّة النسبيّة لمواكبة هذا التغيير، والحصول على مزايا تنافسيّة في السوق العالمي الجديد الذي أصبح فيه «اللوغاريتم» أكثر أهميّة من آلة المصنع الثقيلة.

قطاع غزّة البرازيلي

كانت هذه التحوّلات مثاليّة لإسرائيل نظرا لرأس المال البشريّ الذي استطاعت مراكمته خلال عقود. وقد جاء عقد التسعينيات ليحمل لها هديّة نموذجيّة عجّلت من سرعة مواكبتها للاتّجاه الحثيث نحو «التراكم المرن»، وتمثّلتْ في تدفّق أفواج المهاجرين السوفيات عليها بالآلاف، وهي كانت تضمّ في صفوفها مهندسين وأطبّاء وعلماء في مجالات التقنيّة المختلفة، يتمتّعون بمستويات تعليميّة وخبرة أعلى من تلك السائدة في إسرائيل آنذاك. ولعلّ الوقائع والأرقام تكشف عن هذه الديناميّة الصاعدة منذ التسعينيات، إذ تشير إلى أنّ إسرائيل، رغم أنّها استطاعتْ صناعة حواسيب ورقاقات الكترونيّة مُتطوّرة منذ الستّينيات، إلا أنّ صناعتها هذه لم يُكتب لها تحقيق نجاحات كبيرة بسبب افتقادها المزايا التنافسيّة. في المقابل، وما أن ازدهرتْ قطاعات البرمجة (Software) حول العالم، حتّى كانت إسرائيل تُحقّق اختراقات نوعيّة في السوق العالمي، وهو ما انعكس في ارتفاع قيمة صادرات تقنيّتها العالية من 3 مليارات دولار عام 1991 إلى 12.3 مليارا عام 2000، قبل أن تصل إلى 29 مليارا في العام 2006. وفي موازاة ذلك، ساهمتْ «عمليّة السلام» التي انطلقتْ في التسعينيات في «تحرير» إسرائيل كليّا من قيود المقاطعة، وتحويلها إلى سوق يستقطب الاستثمارات الأجنبيّة بفاعليّة كبيرة، حيث ارتفعتْ قيمة هذه الاستثمارات من 400 مليون دولار فقط عام 1991 إلى 3.7 مليارات دولار في العام 1997. مع بدء عصر الحروب الأمريكيّة الكبيرة وغير التقليديّة على «الإرهاب» مطلع القرن الجديد، اندفعتْ صناعة التقنيّة الإسرائيليّة إلى حدود جديدة في ظلّ الازدهار الذي أحدثته هذه الحروب في صناعة الأمن والمراقبة وتقنيّات التعامل مع حروب المدن حول العالم. في هذا المضمار بالذات، استطاعت إسرائيل تسويق نفسها كأهمّ مُصدّر للسلاح وتقنيّات المراقبة والقمع، مُتكئة على تجربتها الطويلة في الأراضي الفلسطينيّة. لم تعد غزّة، في عالم الإعلان والصورة هذا مجالا حيويّا لتجريب أحدث أشكال التكنولوجيا الإسرائيليّة، بل «نشرة» تسويقيّة تُغري فيها إسرائيل زبائنها في كلّ مكان.

هذه الخلاصة ربما تثير السؤال: هل ستُؤدّي زيادة انخراط إسرائيل في الاقتصاد الدولي عبر الاعتماد المتزايد على صادرات الأسلحة والتقنيّة إلى تعميق عمليّة تحويل الجيش الإسرائيلي إلى شركة كبيرة؟ وإذا كانت هذه هي الحال فعلا، أفلا تحتاج هذه الشركة إلى تحديث مُستمرّ في أدواتها التسويقيّة عبر زيادة قمع الفلسطينيّين وابتكار أساليب جديدة للتحكّم بهم؟ وإلى أيّ حد يُمكن لهذه الشركة أن تحافظ على التوازن بين نموذج الربح في السوق العالمي ونموذج القمع المتطوّر للفلسطينيّين بخسائره الجسيمة؟

في نهايات فيلم «المُختبر»، يصطحب ليو يوتام في رحلة عمل إلى البرازيل. وهنا، يصحب ضبّاط الشرطة البرازيليّين ليو تحت أنظار الكاميرا في جولة قصيرة في حي «دي ألياما» العشوائي والمكتظّ بالسكّان في القطاع الشمالي من مدينة ريو، حيث تُواجه الشرطة عصابات المخدّرات والمجرمين. استطاعت الشرطة البرازيليّة بفضل تدريبات غليسر وخدماته الأمنيّة السيطرة على الحي في العام 2010، مُخلّفة 1337 قتيلا من سكّانه. سرعان ما ظهّرتْ هذه التجربة الدمويّة مُفارقة غرائبيّة لكنّها مليئة رغم ذلك بالمعاني: لقد اتّخذ حي «دي أليامو» بين السكّان المحليين اسمها كوديّا هو قطاع غزّة!

رامي خريس

باحث إقتصادي من فلسطين

المقهى بلا بنات مقبرة

طبقات المقاهي في المغرب ووظائفها

عند مراجعة الصفحات الأدبية بالجرائد المغربية، نجد نصوصا كثيرة عن المقهى، وهو فضاء المشردين الجدد، خاصة لدى الكتاب الموسميين الذين يكتبون سيرتهم الشخصية أكثر مما يتخيلون. وهم غالبا ما يتوقفون عن الكتابة بعد الزواج، وبعد العام الثالث من الزواج ينفرون من البيت ويعودون للمقهى.

لذا فالمقاهي بالمغرب كثيرة والحمد لله، وهي تستقبل مئات الآلاف يوميا. في الدار البيضاء عشرة مقاهي على الأقل في كل شارع.. وكلما زادت البطالة امتلأت المقاهي. تزعم الحكومة أن البطالة انخفضت وتقدم أرقاما تشمل الشعب كله. لكن الفوارق حسب الفئات رهيبة. فحسب إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط تبلغ البطالة 14 في المئة في المدن و4 في المئة في البوادي. أي هناك فارق عشر نقاط، بينما تبلغ البطالة 22 في المئة بين الشباب دون الـ 24 سنة.

وبما أن أبناء الفئات الميسورة يتابعون دراستهم حتى سن الـ24، بفضل التفوق أو بفضل النقود، فان بطالة الشباب تتركز في الطبقة الفقيرة. لكن بفضل التكافل الاجتماعي يساعد العاملون العاطلين، على الأقل بمنحهم نقودا للجلوس في المقهى ساعات غير محدودة لتبديد الوقت. في تونس يشرّعون للمشاكل: يريدون إصدار قانون يُلزم بعدم تجاوز نصف ساعة جلوس في المقهى. في المغرب لا شيء من هذا، لذا فذراع المقاهي مفتوحة للعاطلين والسماسرة والعشاق.

الجلوس في المقهى اشرف من الجلوس في الطريق حيث قد تدهسك سيارة مجنونة. في العرف الشعبي لا يجلس في المقهى إلا من لا شغل له. لذا لا توجد نساء في مقهى الحي الشعبي. فنساء الحي مشغولات بالكنس والطبخ ورعاية الأطفال.. بينما نساء الحي المتبرجز لديهن وقت الفراغ.

يقع المقهى الذي اتخذه عينة للتحليل في أسفل عمارة من شقق لا تزيد مساحتها عن ستين مترا. مقهى الحي الشعبي ذكوري بامتياز. على الجدار صورة محمد السادس يشرب شايا. يحرص صاحب المقهى على إرفاق كل إبريق شاي مع كأس واحدة، لكن الزبون يطلب كأسين ليسقي من معه.

هنا رجال يلعبون الورق. بين حين وآخر يوشك احدهم أن يخسر فيعترض على قوانين اللعبة. يندلع خصام وقد ينتقل العنف من اللسان إلى اليد.. يسمي اللاعبون بعضهم بعضا «بوزبال». صحيح أن كل من ينطق بالمصطلح واثق أنه لا ينطبق عليه. لكن يحصل أن «يعترف». وأعتبر أن أهم وأخطر مصطلح سوسيولوجي ظهر في المغرب في بداية القرن الواحد والعشرين هو وصف فئات كثيرة بأنها «بوزبال». لا يمر يوم لا أسمع فيه المصطلح حتى أني صرت أشم رائحته.

لوقف النزاع، تتدخل النادلة، تبتسم، تربت على كتف الغاضب فيتراجع توتره. يجري تشغيل نادلة لتجلب الزبائن، خاصة حين تكون مكتنزة وترتدي سروالا أسود ضيقا. وقد سمعت زبونا يقول للنادلة: «أحبك حبا أصفى من الحليب وأحلى من العسل». تروج في مقاهي الفقراء جريدة رثة تداولتها عشرات الأيدي. يجري حديث عن السياسة بمعجم من الثقافة التحبيطية. يقسم أحدهم ويعد: «أنا مستعد ان أعطيك وجهي لتبصق فيه إن تغير شيء في هذه البلاد».

في المقاهي الشعبية تكثر الهواتف الغبية ويتحدث أصحابها عن سبل الحصول على رزق بسيط. تكشف المكالمات القصيرة بصوت مرتفع أخبار طعام رديء ورواتب منخفضة. وهنا تواجه النادلة مشكلة مع بعض الزبائن الذين ينتظرون غفلتها للمغادرة دون دفع.

في مقهى آخر للمعاينة – وسط الدار البيضاء وقريبا من مقر محافظة عين السبع، حيث عمارات نظيفة والكثير من الأشجار – يجري الزبائن مكالمات هاتفية طويلة بصوت منخفض وخليط من اللغات، وأمام المتحدث علبة سجائر وفمه أشبه بآلة حاسبة لا يتوقف عن عمليات الضرب والقسمة والجمع وبحث سبل التهرب الضريبي.

في مقاهي الأحياء المترفة لا وجود للاعبي الورق. توجد حواسيب وجرائد وهواتف ذكية ومعجم تجاري لا يدركه إلا السماسرة. هنا يجلسون ربع ساعة، يتناقشون في أمر ثم يغادرون لقضاء أشغال. قد يعودون من جديد للاستراحة والتسديد على مكسب آخر.. هنا يملكون المعرفة ووسائل الإنتاج. المعرفة رأسمال مدر للدخل. هنا طبقة وسطى حقيقية. يجلب الرجل معه أولاده، خاصة البنات حتى سن الخامسة عشرة. وحين يجلس المتزوجون في المقهى يبدون أشبه بغرباء تجمعهم عربة قطار بنوافذ مغلقة. طبعا لم أرَ قطارا بنوافذ مفتوحة.

في زوايا المقهى نساء لديهن نقود ووقت فراغ.. من مراقبة السلوك والمعجم والأشياء يظهر مدى اندماجهن في الدورة الاقتصادية، بعضهن ناشطات جمعويات وسياسيات، يتناولن العصائر والشوكولاتة. أفكر في لوحة «طاولة للنساء» للرسام الأميركي إدوارد هوبر. نساء يدخلن ويخرجن دون حرج. حتى الرجال ألفوا المشهد. وحدهم الواصلون الجدد للدار البيضاء مثلي يلاحظون الفروق.

يوجد مرحاض المقهى في الطابق العلوي. وهنا اكتشفتُ عش الغرام. الطابق العلوي قليل الإضاءة وهو للقاء الأحبة. في مقهى قرب الثانوية، الطابق العلوي مختبر لتأمل الخطوات الأولى للمراهقات في دنيا الحب، مع كل الخجل والتوتر الذي يميز الهواية. لكن في هذا المقهى وسط المدينة بعضهن «واثقات». يصل الشاب أولا. يجري عشرين اتصالا وهو على أعصابه. ثم تصل الحبيبة أنيقة معطّرة. تجلس وتحتاج وقتا لتسترجع هدوءها. يجري الحديث لذيذا. تسعدني مراقبة الذين يلتقون لأول مرة، غالبا بفضل وساطات هاتفية. فقد سهل الهاتف القوادة، جعلها أكثر فعالية وحررها من المراقبة. حتى المخابرات تعجز عن مراقبة الهواتف.

تتزايد رومانسية المقهى لأن الشبان يفتقدون أمكنة خاصة حميمة للخلوة. فالعقار غال جدا. المقهى هو المؤسسة التي تصلح لكل شيء. مشروع مربح ولها وظائف. وتعتبر زيارتها يوميا فرض عين. انتصر المقهى على المسجد والسوق والحزب والنقابة..

وظائف المقهى؟

مناقشة واسترخاء وفرصة للعزلة والتأمل وفرصة للإشباع العاطفي ولتدخين قليل من الحشيش ولغراميات الطابق العلوي في ضوء خافت.. هناك مشكلة صغيرة فرعية. تحذر المغربيات أبناءهن من الزواج من «بنات المقاهي». في الطابق العلوي للمقهى، لو جلست شابة متوسطة الجمال بضع دقائق، فسيقترب منها شخص ليقترح عليها مشروعا قصير الأمد. وبعد تفاوض قصير قد يحصل المراد وتمتلئ الطاولة بالمشروبات والحلويات. هكذا يؤدي المقهى الوظائف العاطفية ويحقق إشباعا غير مكلف للشباب من الجنسين. لا ألوم لا المشتري ولا البائع. فمن يستطيع في مجتمع تتجاوز فيه نسبة العزوبية 60 في المئة أن يتجاهل سوق الجنس؟

الحرية الشخصية مقدسة، لذا لا تقتحم الشرطة المكان. ثم إن الشرطة منشغلة بمكافحة الإرهاب. ولا يستطيع رب المقهى طرد الشابات من الطابق العلوي لسببين: الأول أن المقهى مكان عام، والثاني أن المقهى سيفلس. فالمقاهي بلا بنات أشبه بالمقابر.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

أهل الرمادي والانتقائية..

تدحرجت المنطقة عموماً إلى أوضاع في غاية البؤس والمأساوية. يمكن التباحث في أسباب ذلك وكيفياته، بل وحتى تخيّل المخارج له على الرغم من قتامة اللحظة وإطباقها على الأنفاس. وقد تتوزع التوقعات على كل درجات التشاؤم والتفاؤل، بين مَن يقول إن المنطقة غارقة في حروب وتمزقات طويلة، ومَن يرى بالمقابل أنه بالرغم من كل الاضطراب الحالي، فهناك ملامح لجديد ولد ولن يمكن خنق ديناميته.. هذا نقاش مشروع وضروري، وإن بدا عصياً على بلورة نتائج قد تمكّن من امتلاك أدوات فعّالة. وهو ليس ترفاً.

ولكن هذا الوضع، على ضبابيته الشديدة فعلاً، ليس متروكاً خارج تنظير محموم يتولاه سياسيون وإعلاميون مهيمنون، ومن «الطرفين»، بكثافة تشبه عمليات غسل الدماغ الجماعي. هناك مَن لا يكفّ عن تقديم تفسير للأحداث ـ كبيرها وصغيرها ـ من منظور الانشطار المذهبي فحسب، إلى درجة لا يعود يُعرَف معها ما إذا كان الواقع هو هكذا فعلاً وحصراً، أم أن هذه الرواية عنه تسبغ عليه طبقات إضافية من البغضاء المتبادلة. منذ أيام علا الصراخ عن منع سكان الرمادي من دخول بغداد من دون «كفيل». فهل يُعقل حرمان الناس المذعورين من خطر تقدّم «داعش» إلى قراهم وأحيائهم، أو من الاشتباكات الضارية في منطقتهم، من حقهم بالأمان؟ وهل يُعقل طلب كفلاء لأبناء وطن واحد من دون أن يوحي ذلك بأن التقسيم وراء الباب، أو أن الريبة المجنونة وصلت إلى أقصى مداها؟ وعلاوة على الأخبار عن منع أهل الرمادي من دخول بغداد، راجت روايات تآمرية، تارة عن كونهم حصان طروادة وطوراً عن تلكؤ الجيش العراقي عن دخول المنطقة ليتيح لـ «الحشد الشعبي» التقدم عليه، كنيّة مبيتة للغلبة. وطارت المزايدات. وعَنْوَن موقع بارز أن سكان الرمادي هم بين مطرقة «الحشد الشعبي» وسندان «داعش»! ليتبين أن أهل بغداد من الشيعة والسنة معاً، فتحوا بيوتهم للاجئين، وأن مجلس النواب قرر طَيّ أفكار «الكفيل» المريضة تلك.

هل يعني ذلك أن المذهبية كذبة لا وجود لها؟ بالتأكيد، لا! هي موجودة ونقيضها موجود. وليس المطلوب تجميل الواقع ولا الإخفاء أو الكذب، بل وقف تأجيج سعار سيئاته والحرص على تقديم حسناته والاحتفاء بها.. عسى تندحر الأولى وتتعزز الثانية، فيُصان الأمل والغد.

نهلة الشهال

العربي السفير

مليار و850 مليون شيكل حوّلتها الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، وهي المستحقات الضريبية التي كانت تحتجزها كإجراء عقابي بعد انضمام فلسطين لمحكمة الجزاء الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2014. وهي ستمكّن من صرف معاشات الموظفين المدنيين والعسكريين عن الأشهر الأربعة الماضية وكذلك ايفاء الديون المترتبة على الحكومة الفلسطينية تجاه شركات خاصة.

ملف

عن الإنسان وربيع الخليج الحائر

حسن المير – عُمان

لم تمر أحداث ربيع العرب على الإنسان الذي يعيش في دول الخليج العربية مروراً عابراً. بل أحدثت فيه، وحوله، ومعه، تغييراً جذرياً في طرق تفكيره ورؤيته لذاته ولكل ما يُحيط به من منظومات سائدة وأفكار متسيدة. وإن بدا هذا الربيع للكثيرين حائراً، مرتاباً، ومتردداً، إلا أن مسار الأحداث التي أعقبت تلك اللحظة العربية التاريخية الفارقة يُنبئ بتحولات مستقبلية لافتة على مستوى الإنسان والدولة والمجتمع.

«الربيع العربي» كفكرة وممارسة، مع الخيبات التي تلته، لا بعيداً عنها، تجاوز ذاك الإطار الذي رغبت الذهنية التقليدية وضعه فيه، من أنه ثورة جياع باحثين عن خبز وفرص عمل لا أكثر. تجاوزته، لأنها في الأساس كانت لأجل كرامة الإنسان وتحققه الوجودي، لأجل إدراكه لقيمته المطلقة في الحياة، وتنميتها كشريك فاعل في إبداع وإدارة نوع وشكل الحياة التي يستحقها. لذا فإن القول بعزلة وتحصّن الدولة الريعية العربية المتمثلة بنموذج دول الخليج (بنفطها وثرواتها المالية الكبيرة وترساناتها الأمنية المتغولة) عن ارتدادات الربيع العربي فيه تسطيح، بل تسليم بأحكام مسبقة تتغافل عن الطبيعة الديناميكية التي عاشتها وتعيشها المجتمعات في هذه المنطقة وتفاعلها مع المحيطين العربي والدولي.

فكما أن الأنظمة الخليجية الحاكمة لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه أحداث «الربيع العربي» فتحركت استباقياً لمحاصرة الحالة الثورية وتقليل تمددها داخلياً واقليمياً، كذلك كان حال الإنسان في هذه الدول الذي لم يَعُد ينظر للأفكار والأحداث المحيطة به بالطريقة نفسها التي اعتادها في السابق. انعكس ذلك كله على المجال العام الذي يضم الطرفين: الأنظمة الحاكمة والأفراد، فنتجت تحولات كثيرة، بعضها ظاهر، قد يُطمئن السلطة آنياً ويشعرها بنشوة التفوق، إلا أن الكثير منها كامن، بالغ الأثر، وعميق التشكّل والإشكال على المدى البعيد، لذا فهو جدير بالمتابعة والدراسة والبحث.

رصد التغيير

من الضروري تتبع أسئلة التغيير هذه، وإعادة إثارتها، والبحث عن مؤشرات عملية لها، وتقديم مداخل لقراءات تحليلية عنها، من واقع ما حدث من تفاعلات بين الأطراف الثلاثة: الإنسان والمجتمع والأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية، حتى يُمكننا فهم هذه التحولات وفق سياقاتها لا وفق ما تحاول أن تُنمّطه لنا وسائل الإعلام المدفوعة بالمخاوف في وجه أي تغيير. فوفق نظرتها، يكون التغيير منزوع الثقة إذا لم ينبع من السلطات القائمة والمُجربة سلفاً، دينية أو اجتماعية أو سياسية. هذه المخاوف تُعدّ النتيجة والسبب في الوقت نفسه، كالطائفية والقبلية وكافة العصبويات المُقاومة لتطور المجتمعات وتنوير أفراده، لا تنظر أبعد من الحفاظ على تلك المنظومة الضيقة المتناقصة من المصالح الفئوية على حساب الإنسان وحرياته الأساسية. وهذا ما يقودنا إلى سؤال الراهن: هل راهن العلاقة بين الإنسان والدولة في المنطقة هو ذاته قبل تلك الأحداث؟

في أواخر عام 2010 ومطلع 2011، كان لا يزال الإنسان في منطقة الخليج يعيش دهشة الحالة الثورية التي صدمت بها تونس الوضع العربي الساكن واليائس من أي تغيير منذ أربعة عقود مضت على الأقل. وضعت هذه الثورات في تونس وبعدها في مصر وليبيا واليمن وسوريا، الإنسان، خاصة جيل الشباب منهم، في مواجهة أسئلة وجوده، ومصيره، وخياراته، وطبيعة علاقاته مع من يحكمه ويدير موارده وثرواته، بعيداً عن الأطر الإيديولوجية والسياسية والثقافية السائدة، على الأقل في السنة الأولى من عمر الحدث، وهذا ما اتضح باكراً في البحرين وعُمان بشكل أكثر مما حدث في السعودية والكويت والإمارات وقطر.. وذلك قبل أن تلتف القوى التقليدية، الداخلية والخارجية معاً، وتعيد اختراق الصفوف، وتُحوّل المسار وفق مصالحها، ولفائدة جماعاتها السياسية، سواء المسيطرة قبل ذلك على الدولة، أو الطامحة للاستحواذ على السلطة بعد إذ.

ولأن الإنسان في الخليج ما زال يعيش تحت حكم قلاع حصينة لأنظمة حكم شمولية التشكّل والمنزَع، فقد كانت تحولات العلاقة بينه وبين الدولة القائمة التي تدير يومياته وتتحكم في تفاصيله الصغيرة غاية في الدقة والحساسية.

ولعله من المبكر تحديد هذه التحولات بشكل نهائي وجازم. فالحدث ما زال في بداياته، والحركة الارتدادية التي قامت بها الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج تجاه «الربيع العربي» ومظاهره عميقة وساحقة، سواء على مستوى الدرجة أو في تفاصيل النوع. لأنها، أي الأنظمة، رأت فيه وفي أفكاره تهديداً خطيراً لوجودها ومستقبل بقائها. لذا، نجدها استبقت وصوله لشواطئ الخليج عن طريق محاصرته في الداخل، وتمويل مشروع مضاد ـ مكتمل الأركان: إعلامي، دبلوماسي، مالي، وعسكري – للانقلاب على القيم التي يطالب بها في عقر دياره سواء في القاهرة أو تونس أو صنعاء أو طرابلس أو دمشق.

آليات عمل سلطات الخليج

أحد أبرز أوجه الحصار الداخلي للربيع هو حصاد الأنظمة لثمار ما زرعته طوال العقود الأربعة الماضية. إذ لا يزال مفهوم الدولة المرتكز على تعزيز قيم المواطنة القائمة على أسس تكافؤ الفرص والمساواة يعاني عدم الاستقرار والرخاوة في ذهنية الحاكم والمحكوم على حد سواء. في مقابل ترسّخ مفهوم القبيلة المتمظهر في الطاعة والولاء والرضا بما يقسمه رأس القبيلة من غنائم ومكاسب.

وهنا يبرز التحدي الأعمق لراهن العلاقة بين الإنسان والدولة في المنطقة. مفهوم الدولة عانى في منطقة الخليج، وما يزال، تعسراً في الولادة والتشكل، آثاره ونتائجه ماثلة للعيان حتى هذه اللحظة. لقد دخلت هذه المجتمعات مباشرة، بلا استثناء، في تجربة الدولة الريعية المعتمدة على صرف عوائد النفط بعد مرحلة الاستقلال الظاهري عن الاستعمار البريطاني في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. في هذه المرحلة استماتت الأسر الحاكمة، والفئات الملتفة حولها في تعزيز نفوذها، وتكريس سيطرتها على المجتمع والناس، بالوفرة المالية الضخمة، وبمساعدة المستشارين الأجانب، وبدعم سياسي من الغرب الطامع في الثروات، متخذةً صعود حركات التمرد والمقاومة في تلك الفترة كمبرر وجودي لشرعيتها، حفاظاً على كيان «الدول الوليدة». كما تم استثمار انعكاسات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي في تعزيز أركان الأسر الحاكمة، وتنميط أنظمة سياسية تناسب احتياجاتها وتطلعاتها، وليس بالضرورة أحلام وآمال الناس، مستغلة الفقر والجهل والأمية التي عانى منها إنسان هذه المنطقة في تلك الفترة. الأمر الذي قادها مباشرة من مرحلة القبيلة، لمرحلة الدولة الريعية، ثم إلى مرحلة الدولة التسلطية التي تحتكر بطبيعتها كل مصادر القوة والسلطة والثروة والنفوذ في المجتمع لمصلحة الطبقة أو الفئة الحاكمة.

هذا الظرف التاريخي مكّن الأسر الحاكمة في منطقة الخليج وأجهزتها التنفيذية من تحقيق اختراق فعّال لثلاث مفاصل مهمة لتكوّن أي دولة: اخترقت اولاً المجتمع المدني وشكّلت مؤسساته لتعمل كأجهزة تابعة لمصالح الأنظمة الحاكمة. كما اخترقت ثانياً النظام الاقتصادي عن طريق الاستيلاء على الفائض الاجتماعي وفائض القيمة من أي نشاط اقتصادي وتجاري للأفراد والجماعات، سواء الأنشطة القائمة على استخراج وتصدير النفط وما يصاحبه، أو تلك القائمة على قطاع الخدمات سطحي الفوائد والأثر في عمق الاقتصاد الكلي للدولة والمجتمع. وأخيراً عملت هذه الأنظمة على تطعيم النظام السياسي القائم بـ «ديمقراطية إجرائية» وإشغال المجال العام بها بواسطة هيئات استشارية صُوَرية جاءت عن طريق انتخابات شكلية، أو تعيين شخصيات ذات ولاء مضمون للنظام، والتحكم بتعيين حكومات أبدية الوجوه والشخصيات.. إلا ما ندر، حكومات غير ممثلة لتطور وعي المجتمع والناس بشكل مباشر.

كما اشتغلت على تكريس القبضة الأمنية والعسكرية في أدق جزئيات حياة الأفراد والجماعات، بالتوازي مع بناء جهاز إداري ضخم يقوم على الولاء لا الكفاءة. ولم تنسَ تكوين مؤسسات قضائية غير مستقلة، أفرادها يكرسون النظم التقليدية السائدة، كما لا يتورعون عن المفاخرة بكونهم أدوات طيعة في يد السلطة التنفيذية والأمنية. كل ذلك مُحاط بإغراق إعلامي هائل الكم، يروج لصواب سلوكيات الأنظمة القائمة، وأفكار قادتها ومن يدور في فلكهم، ويُحارب ويُقصي كل رأي مختلف أو مستقل عن هذا التحالف الضخم من الأجهزة البيروقراطية والحكومات وشركات صناعة الإعلام. هذا بالإضافة إلى غياب تنظيمات اجتماعية وسياسية مستقلة عن النظام الحاكم، بل تجريم ميلادها أصلاً بنص القانون، كالأحزاب والجمعيات السياسية والفكرية المختلفة.

لكن..

بيد أن الإنسان في المنطقة لم يسمح بمرور هذا الحدث، أي الربيع العربي، دون أن يُحدث له فرقاً على مستوى الوعي أو حتى المكتسبات الميدانية. وهي رغم ضآلتها، وتقليل الغالبية لشأنها، إلا أنها تُحسب نقاط تقدم للمجتمع والدولة والناس عما كان الوضع عليه قبل هذا الحدث المفصلي.

وهذا يُلمس بشكل جلي في تصاعد المطالبات الشعبية بضرورة تطبيق وضمان الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة تلك المتمثلة بالحقوق المدنية وتوسيع المشاركة السياسية، واختبار الناس لحقوق وحريات ظلت أفكاراً مكتوبة لفترة طويلة، كحق حرية التجمع السلمي وحق حرية التعبير، مع تطور ملحوظ لحس الرقابة الشعبية (أبسطها عبر وسائل التواصل الحديثة) على آليات الصرف، وتوزيع الثروة، في ظل تضخم مارد البطالة وأعداد الباحثين عن أمل وعمل في المستقبل القريب. وهذا يشمل الذين لا يطمحون بفرص عمل فقط، بقدر طموحهم بفرص مشاركة فاعلة في صناعة قرارهم، وقرار أجيالهم القادمة. كل ذلك، يُنبئ بتحولات مفصلية في وعي الإنسان الذي يعيش في هذه المنطقة، وإن كانت بشكل متثاقل الخُطى.

سعيد سلطان الهاشمي

باحث من عُمان

فكرة

توكّل كرمان وجائزة السّلام

«باعتقادي أن المملكة ودول الخليج أدركوا خطورة ترك اليمن يقع في القبضة الإيرانية. ومما لا شك فيه أن تشكيل تحالف عربي ضد الانقلاب الحاصل في اليمن سوف يساهم في إعادة العمل السياسي لمساره الطبيعي، ويضمن إحداث تغيير داخل اللعبة السياسية، وهذا يجنّب اليمن مزالق الحرب الأهلية العبثية». هذا ما صرّحت به توكّل كرمان لصحيفة الرياض السّعوديّة منذ أيّام في مقابلة أعلنت فيها تأييد الحرب التي تشنّها السعوديّة مع حلفائها على جماعة عبد الملك الحوثي. هذا التأييد مشروط لدى كرمان بأن تتجنّب الغارات السّعوديّة إسقاط مدنيين، وأن لا ينتج عنها انتقاص للسيادة اليمنية. الشرط الثاني لا داعي للخوض فيه، لأنّ ما من أحد يحرّك جيشاً من دون أن تكون له مصالح ونيات، أمّا الشرط الأوّل فتاريخ الحروب يؤكّد استحالة تحقّقه بقدر ما تؤكّدها التقارير اليومية الآتية من اليمن «السعيد». شروط شكلية إذاً بينما تنخرط توكل كرمان في الصراع المدمّر.

لا يمكن تبرير ما أقدم عليه الحوثيون من محاولة لفرض سلطتهم ورأيهم بقوّة السّلاح، وبالتحالف مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح ومراكز قوته في الجيش، التي ثار عليها اليمنيون منذ أربع سنوات. لكن هل يعني ذلك أن تدعم مَن حازت على جائزة نوبل للسلام «حلّاً» عسكرياً وبتخل إقليمي ودولي، سيزيد الويلات ويلات؟ «انتهاج الطرق السلميّة في حلّ النزاعات» قد يكون هدفاً طوباوياً ورومانسياً، لكنّ توكّل كرمان منذ قررت قبول جائزة السلام صارت تلقائياً في صفّ من يفترض انحيازهم لهذه العبارات/المفاهيم. قد يفيد في هذا الصّدد التساؤل عن مدى «سلميّة» من يحصلون على الجائزة التي أراد ألفريد نوبل أن تُمنح لأشخاص «يقدمون أفضل الممكن من أجل تحقيق الأخوّة بين الأمم، ومن أجل التخلّص من الجيوش الدائمة أو تقليص عددها..». وصيّة نوبل لم تنفّذ بدقّة، ففي العام 1973 منحت الأكاديمية السويدية الجائزة لهنري كيسنجر الّذي كان له مسؤولية كبيرة، من موقعه كمستشار للأمن القومي الاميركي وقتها، في قتل ما يتراوح بين خمسمئة ألف ومليون مدني في فيتنام وكمبوديا ولاوس بين عامي 1969–1973، كما في دعم انقلاب بينوتشيه الّذي حدث في العام نفسه لمنحه الجائزة، والذي أغرق تشيلي في ستة عشر عاماً من الديكتاتورية الخانقة. ومن بين الحائزين على الجائزة اسحق رابين وشمعون بيريز ومناحيم بيغين! وكذلك الكاتب إيلي ويزل الذي يدعم سياسات إسرائيل العنصرية ويبررها وأيّد حربها الأخيرة على غزّة مشبّهاً حماس بالنازيّة.

لكن ليس جميع الحائزين على نوبل سواء. المسرحي البريطاني هارولد بينتر انتقد في المحاضرة التي ألقاها عند تسلمه نوبل (للآداب) الغزو الأميركي للعراق: «لقد أكدوا لنا أنّ هناك علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة وأنّه يتحمّل شيئاً من المسؤوليّة عن اعتداءات نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر العام 2001، أكّدوا لنا أنّ هذه حقيقة، لكنها لم تكن كذلك». وهناك غيره العديدون، في كل مجالات نوبل بما فيها السلام. هي خياراتٌ إذاً. وتوكل كرمان تضع نفسها بمثل هذه التصريحات والمواقف في صف أقرانها من حملة الجائزة الذين يُقدّمون كمثال على نقيض ما يفترض أن يكونوا عليه.

ربيع مصطفى

الإسكندرية: أساطير الأوّلين وعشوائيّات اليوم

قضيتُ طفولتي ومراهقتي، أستمع لحكايات أبي عن الإسكندرية التي عاصرها في طفولته، غير مصدق لما أسمع.. لم أعتد أبداً أن أتهم أبي بالكذب في أي شيء يرويه على مسامعي، لكني كنت معذوراً في شكوكي.

كنت أستمع إلى أبي وهو يحكي عن ترعة «المحمودية»، التي كانت موضع رزق وخير وفير للصيادين، وممراً للسفن، تحمل البضائع من السودان، مروراً بقرى وبلدات صعيد مصر في مجرى النيل، ليتسابق تجار الإسكندرية إلى خطف بضائع الجنوب النفيسة. كنت أستمع إلى هذه الحكايات، وأذهب لأرى ترعة «المحمودية» التي لا تبعد سوى عشر دقائق عن منزلنا، فأطالع مصرفاً قذراً، تسبح في مجراه ببطء المياه الآسنة، داكنة اللون، وتتراكم على ضفتيه أكوام القمامة والمخلفات المتنوعة. مع الوقت، تسرّبت إليّ المعرفة بالإسكندرية التي كانت هنا يوماً ما، قبل سنين من قدومي للدنيا، لأحيا على أطلال «مدينة الرب»، ابناً لإسكندرية جديدة لا تعترف بها كتابات «كفافيس».

حيث وُلدت الكوزموبوليتانية

في النصف الأول من القرن العشرين، في الإسكندرية، تعايش المصريون ذوو المعتقدات الدينية المتباينة، جنبا إلى جنب مع الأجانب الذين وفدوا من مختلف دول أوروبا، وبخاصة إيطاليا واليونان.. امتزج الجميع، على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، فكان مولد مصطلح الكوزموبوليتانية، الذي يعني العالمية أو الكونية. استحقت الإسكندرية ذلك اللقب بعدما قدمت للعالم (يوماً ما) نموذجاً مدهشاً للتعايش بين ذوي الهويات المختلفة. فكانت حاضنة حلم الإنسانية الأبدي الذي تمثّل في أن يحيا البشر معاً دون أن يؤدي تباين الهويات إلى قيام التنازع والاحتراب المعتاد في مثل هذه الأوضاع. إلا أن الخطاب الاعلامي القومي والشعبوي، لم يكن يُظهر الترحيب بوجود الأجانب في مصر، حيث لاحقتهم ظنون العمالة للخارج، وبخاصة اليهود منهم. وقد قضى العدوان الثلاثي على من بقي منهم، فباعوا أملاكهم وغادروا البلاد.

تغيرت معظم أنشطة المحلات التي كان يديرها الأجانب، وبخاصة الملاهي والبارات التي كانت من معالم الإسكندرية البارزة، بعدما صعد إلى السطح وسيطر خطاب ديني محافظ، وخاصة في حقبة نهاية السبعينيات وتنامي الظاهرة الإسلامية، ومنافسة الدولة للجماعات الإسلامية في تشددها وغلوها، ابتغاء حيازة رضا الناس ولعباً على عصب التديُّن الشديد الحساسية.

برلمان 2011.. مفاجأة متوقعة

في الإسكندرية، جاءت نتيجة انتخابات البرلمان التي تم إجراؤها في أواخر 2011، بعد أشهر من اندلاع ثورة 25 يناير، مفاجئة للعديدين، حيث اكتسح التيار الديني، خاصة جناحه السلفي المتمثل في «حزب النور»، أغلب مقاعد المحافظة التي تم طرحها للتنافس الانتخابي عبر صناديق الاقتراع، وسيطر على أغلبيتها.. بدا للجميع وكأن مدينة الرب، منارة الحضارة والتنوير، قد اختارت من يريدون دفع المجتمع بأكمله إلى الوراء، لتضعهم في سدة البرلمان، حيث يمكنهم إعادة صياغة القوانين والتشريعات تبعاً لما يناسب رؤيتهم المتشددة للإسلام كأيديولوجيا حاكمة. وإذا كانت النتيجة مفاجأة للمتابعين والخبراء، وهم الذين احتفظوا في مخيلتهم بصورة نمطية للإسكندرية تنتمي لعصور مضت وانتهت، إلا أن أبناء الإسكندرية، الساكنين فيها، والباحثين المتفاعلين مع الواقع السكندري المعاصر، نظروا لما يحدث على أنه النتيجة الطبيعية للعديد من عوامل التغيير الثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي تعرضت لها المدينة.

المكتبة.. استمرار لصناعة الأكاذيب

في 16 تشرين الاول/أكتوبر 2002، أعادت الدولة افتتاح مكتبة الإسكندرية، في محاكاة للمكتبة القديمة التي ضمتها المدينة العتيقة قبل مئات السنين. كان حفل الافتتاح ضخما بحق، يليق برغبة الدولة لتصدير حدث افتتاح المكتبة في صورتها الجديدة، باعتباره الدليل الحي على رغبتها في إعادة الإسكندرية منارةً للتنوير ونشر الثقافة في الشرق الأوسط بأكمله. تقول الإحصائيات إن عدد زائري المكتبة، في الفترة الحالية، يتراوح ما بين 200 – 300 زائر يومياً، وذلك بعد أن تم تقليص عدد ساعات عملها بشكل حاد، بينما كان يقارب 4000 زائر قبل اندلاع ثورة يناير. ليست المشكلة الرئيسية في إحصائيات الزائرين وحدها، ولا في الدور المحدود الذي تلعبه المكتبة، مقارنة بالدعاية الضخمة التي صاحبت إعادة افتتاحها، وما تم إنفاقه (220 مليون دولار) من أجل إتمام المشروع في شكله الحالي.. المشكلة تبدو جلية عندما تدخل إلى قاعة المطالعة الرئيسية بالمكتبة، لتجدها شبه ممتلئة بالشباب الجامعي يجلسون في الغالب أزواجاً، شاب يجاور فتاة. عندما تقترب، وتنظر لما يطالعونه، لن تجدها كتباً، بل ملخصات ومذكرات دراسية، جاؤوا بها الى هنا ليستذكروا دروسهم في هدوء، وينالوا بعض لمسات الأيدي الخجلة، بعيداً عن زحام الشوارع في الخارج وأعين الفضوليين.

حينها، يبدو المشهد كاريكاتورياً تماماً، حيث يجلس ممثلو جيل شباب الإسكندرية، وهم في معظمهم من أبناء الهوامش التي أسماها سادة الدولة «عشوائيات»، داخل الصرح الثقافي الكبير، غير مبالين به، كأنهم يعتبرونه مجرد مكان مغلق، يصلح للاستذكار، وتبادُل بعض كلمات الحب بصوت منخفض.

هوامش المدينة: ولكنها تدور!

أسكنُ في حي شعبي، واحد من هذه الأحياء التي نشأتْ في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، بعد أن فاضت أحياء المدينة القديمة بسكانها، وبمن هاجروا إليها من الريف وصعيد مصر، فخرجوا إلى الأطراف يشترون الأراضي الزراعية من فلاحيها. وفي غضون أقل من عام، تكون الأرض قد تعرضت للتبوير، الذي يؤهلها لأن تصبح جاهزة لأن تُبنى عليها كتلة خرسانية، عمارة بلا ترخيص، من أدوار عدة.. وكل ذلك يتم تحت أنف الدولة وبعلمها، دون أدنى رغبة في التدخُّل، بالمنع أو إخضاع ما يجري للقانون، رغم أن معظم بيوت تلك المناطق آيلة للسقوط، بدرجات متفاوتة الخطورة، حيث لا يوجد رقيب أو معايير تحكم أسس البناء. تصعد العمارات، ويسكنها البشر، ويبقون فيها لسنوات مهدَّدين بخطر سقوطها، فيصبحون حينها بين مطرقة التشرُّد في العراء، وسندان الموت تحت الأنقاض، بينما الدولة لا تبدو معنية بإنقاذ هذا الوضع.

تعددت العشوائيات الجديدة وتمددت وصارت واقعاً يفرض نفسه. واليوم، تشهد المدينة تنوعا من صنف جديد بعد أن صارت التركيبة السكانية والاجتماعية للمدينة خارج كل إطار أو حصر دقيق، يمكن من خلاله إعادة التخطيط العمراني أو الاجتماعي، أو حتى السماح بدراسة الواقع بجدية. غياب التخطيط الدولتي ــ من أي نوع وفي أي اتجاه ـ دفع بالمدينة إلى حالة عاصفة من العشوائية، تضربها وكأنها السرطان.

في مشهد الانتخابات، دائما، تلعب العشوائيات الجديدة الدور الأبرز لاحتوائها على الكثافة السكانية الأعلى في المدينة. تنساق كتل الفقراء لتمنح أصواتها لمن يملك المال أو المطرقة، من يملك القدرة على الترهيب أو الترغيب، أو كليهما في بعض الأحيان.

كل يوم، أمرُ بين البيوت والعمارات الجديدة، أتأمل في الوجوه المرهقة المكدودة لساكنيها، وأفكر في ذلك الاسم الذي وصمونا به، نحن سكانها: «العشوائيات»! وكأننا اخترنا ذلك بأنفسنا، أو رفضنا تدخُّل الدولة لإصلاح أوضاعنا. نحن سكان عشوائيات الإسكندرية، أبناء شرعيون لإسكندرية جديدة، لا تعترف بها بطاقات البريد، وصور التلفاز الملونة المبهرجة، ولا كتابات المثقفين الذين ظلوا أسرى الكتب القديمة، بعد أن أصابهم رهاب شديد يمنعهم من النزول إلى أرض الواقع والكتابة عن هذه الإسكندرية الناشئة، الصاعدة بقوة كاسحة. نحن أبناء الإسكندرية من جيلي، مواليد تسعينيات القرن العشرين، لا نعرف عن «الكوزموبوليتانية» شيئًا سوى من حكايات الآباء والأجداد، وسطور الكتب، وبعض الصور الباهتة المخزنة على الانترنت.

وبينما يصر أهل السلطة على تصدير صورة سياحية للإسكندرية، تتمثل في بعض اللقطات لكورنيش البحر، والمكتبة، وكوبري «ستانلي» بأضوائه اللامعة.. تبرز هوامش المدينة، التي صارت تمثل الكتلة السكانية الأكثر كثافة، وذات المساحة الأكبر، تحت وطأة التهميش والإقصاء المتعمد عن الصورة. إقصاء لن يغير من الحقيقة في شيء، إلا أنه يدفعنا إلى أن نردد معترضين، على طريقة جاليليو: «ولكنها تدور»!

أحمد مدحت

كاتب من مصر

العربي السفير

قضية

مليونان هي الزيادة في عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي منذ العام 2011، وبهذا يصبح عددهم 20 مليوناً. وأما نسبة بطالة الشباب فهي تبلغ 30 في المئة، ويحتاج احتواؤها نمواً يتجاوز 6 في المئة، بينما تراوحت نسبة النمو في الأعوام الأخيرة الماضية ما بين 2 الى 3 في المئة.

السوق النفطية تدخل مرحلة النقاهة؟

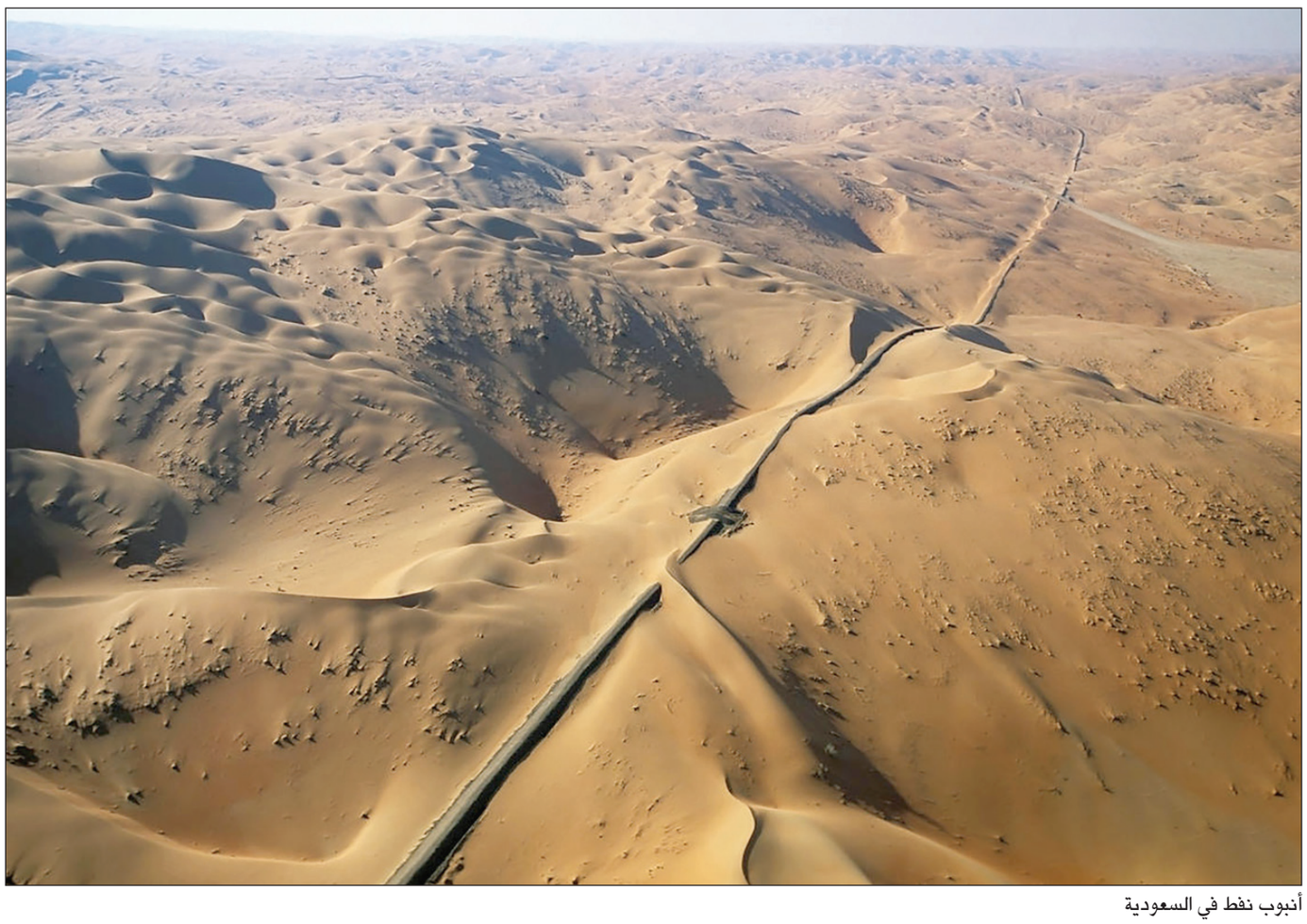
أنبوب نفط في السعودية

في شهر شباط/ فبراير الماضي، وإثر نشر تقرير عن تراجع أعداد الحفّارات العاملة في الولايات المتحدة، اضافة الى ما اعتُبر تضخيما لوضع التخمة التي تعاني منها السوق، قفز سعر البرميل من خام برنت لأول مرة في هذا العام إلى 61.52 دولارا، أو بنسبة زيادة بلغت 6 في المئة خلال أسبوع، و15 في المئة خلال شهر. وولد ذلك افتراضا بأن السوق النفطية وصلت إلى مرحلة من النقاهة وتأسيس أرضية يستقر عليها سعر البرميل بعد الهبوط الحاد للأسعار بأكثر من النصف (من نحو 115 دولارا للبرميل قبل أشهر قليلة ماضية إلى أقل من 50 دولاراً).

صعود سعر البرميل مؤخراً (على الرغم من تراجعه بعد ذلك) يعطي أشارة لمرحلة نقاهة تمر بها السوق. ولكن ككل نقاهة، فهي معرضة لاحتمالين، أي للانتكاس أو لاستمرار رحلة التعافي ولو عبر مسار متعرج صعودا وهبوطا. فهناك العديد من الإشارات المتعارضة النابعة من حالة العرض والطلب والتطورات الجيو- سياسية، مثل الاتفاق النووي الأمريكي ــ الإيراني التي يمكن أن تؤثر على الأسعار.

تجاوُز سعر البرميل عتبة الـ 60 دولارا دفع وزير النفط السعودي إلى التعليق، أبان حديث له في برلين مطلع آذار/ مارس الماضي، بان السوق بدأت فعلا في تسوية أوضاعها وفق قانون العرض والطلب، وتتجه إلى الاستقرار بدون تدخل من أحد، ملمحا إلى استفادة المنتجين قليلي التكلفة من تحسن وضع الطلب. وكانت السعودية استبقت هذه التحركات عندما أعلنت شركة أرامكو عن أكبر زيادة في سعر شحناتها المتجهة إلى السوق الآسيوية خلال ثلاث سنوات، وذلك في مؤشر على تنامي الطلب في أهم سوق للاستهلاك في الوقت الحالي. ووفق إعلان أرامكو، فقد تم تقليص حجم التخفيضات الممنوحة بنحو 90 سنتا في كل برميل لتصبح 1.40 دولارا بالنسبة لشحنات هذا الشهر (نيسان/ أبريل)، علما ان التخفيض كان قد بلغ في الشهر السابق 2.30 دولارا للبرميل، وهو أكبر تخفيض تعلن عنه أرامكو خلال 12 عاما.

وتشير مصادر مطلعة في الصناعة النفطية أن الزيادة تعكس نموا في الطلب، بدليل أن الإنتاج السعودي زاد بنحو130 ألف برميل يوميا، ووصل الى 9.8 ملايين خلال شباط/ فبراير من العام الجاري، وهو أعلى معدل إنتاجي للسعودية منذ أيلول /سبتمبر 2013، مما يشير إلى تنامي الإحساس بأن السوق في طريقها الى التعافي، وهو ما تعزز بإعلان الوزير السعودي أيضا بأن إنتاج بلاده تجاوز عشرة ملايين برميل يوميا الشهر المنصرم. واعتبرت خطوة أرامكو في أيلول/ سبتمبر 2014 خفض أسعار شحناتها المتجهة الى الأسواق الأوروبية والآسيوية والأمريكية مؤشرا على حالة الضعف التي تعتور السوق النفطية، وعزز ذلك رفض أوبك في اجتماعها في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي اقتراحا بخفض انتاجها.

تحسن مؤقت؟

على أن تحسن السعر لم يستمر طويلا، لأن الأساسيات الخاصة بوجود فائض في الإمدادات في حدود مليوني برميل يوميا لا تزال تضغط على تحركات الأسعار. وجاءت الأرقام الخاصة بالمخزونات الأمريكية ــ وهي عامل مؤثر في تحديد وجهة سعر البرميل، إضافة الى كونها مؤشرا قويا على معدل الإمدادات ــ لتشير الى نمو قياسي في حجمها قارب 11 مليون برميل في الأسبوع الأول من هذا الشهر ليصل حجم تلك المخزونات الى482.4 مليون برميل، وهي زيادة للأسبوع الثالث عشر على التوالي. كما أن حجم الاحتياطي النفطي الاستراتيجي بلغ 690 مليون برميل ليصبح عنصرا ضاغطا على سعر البرميل. أحد نتائج هذا الوضع أن قدرة مواعين التخزين الأمريكية على استيعاب المزيد من الإمدادات أصبحت محدودة، وهو الأمر الذي يشكل تأثيرا سلبيا إضافيا على سعر البرميل. ودفع هذا الوضع بالوكالة الدولية للطاقة، التي تمثل الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة، إلى القول في تقريرها للشهر الماضي أن حالة الاستقرار التي تشهدها السوق في الوقت الحالي تعتبر مؤقتة، وان تخمة الإمدادات لم تبلغ مداها بعد، مما يؤذن باستمرار حالة الضعف. وربما يتحسن الوضع قليلا في النصف الثاني من هذا العام مع توقع حدوث تباطؤ في الإنتاج الأمريكي المحلي، الذي لم يتأثر بصورة واضحة بتراجع الأسعار حتى الآن. ويضيف التقرير أن معدل الإمدادات العالمية بلغ خلال شهر شباط/ فبراير الماضي 94 مليون برميل يوميا، بزيادة 1.3 مليونا خلال فترة عام، وان النسبة الكبرى من هذه الزيادة جاءت من قبل المنتجين من خارج أوبك، وبلغ حجم إمداداتهم إلى السوق خلال هذه الفترة 57.3 مليونا. ويعود ذلك بصورة أساسية إلى النمو في حجم الإنتاج الأمريكي.

ويتوقع تقرير الوكالة أن الطلب على النفط سيزيد هذا العام بنحو مليون برميل يوميا، بإضافة 75 ألف برميل عما قدره تقرير الوكالة السابق، ومقابل زيادة بلغت 680 ألفا للعام الماضي، مما يضع حجم الطلب الكلي خلال هذا العام في حدود 93.5 مليون برميل يوميا. ومع ان الربع الثاني من العام يشهد ضعفا عاما في الطلب بسبب عمليات الصيانة التي تشهدها المصافي، مما يجعل الطلب على نفط أوبك خلال هذه الفترة في حدود 28.5 مليون برميل يوميا مقابل إنتاج فعلي للدول الأعضاء في المنظمة يتجاوز 30 مليون برميل. على أن الوكالة تتوقع ارتفاع حجم الطلب على نفط أوبك خلال النصف الثاني من العام إلى 30.3 مليون برميل، وهو ما يعادل إنتاجها الحالي والسقف الرسمي الذي اعتمدته المنظمة في اجتماعها أواخر العام الماضي.

تراجع الاستثمارات

إلى جانب تحركات السوق اليومية، هناك بعض المؤشرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على المدى الطويل، على أساس أنها تمثل رد فعل الصناعة النفطية على انخفاض الأسعار. ومن هذه، توجه الشركات النفطية الرئيسية إلى تقليص إنفاقها الاستثماري، وهو ما يضع الأساس لتصاعد في الأسعار مستقبلا بسبب زيادة الطلب وتراجع الاستثمار الذي يسهم عادة في تقليل إمكانيات توفر الإمدادات المستقبلية. فشركة أكسون موبيل، وهي أكبر شركة نفط أمريكية على نطاق العالم، أعلنت عن خفض في استثماراتها النفطية لهذا العام بنسبة 12 في المئة لتستقر عند 34 مليار دولار، تليها شركة شيفرون، ثاني أكبر شركة نفط أمريكية وهي أعلنت بدورها عن خفض في مخصصاتها الاستثمارية لهذا العام بنسبة 13 في المئة لتستقر عند 35 مليارا، وكذلك أعلنت كونوكو فيليبس قبل شهرين عن أكبر خفض بنسبة 33 في المئة (الى 11.5 مليار دولار خصصتها للاستثمار هذا العام كونها أكبر شركة أمريكية عاملة في ميدان العمليات الأمامية من استكشاف وحفر وتنقيب، وهو ما يقل بمليارَي دولار عما كانت أعلنته قبل شهرين. لكن من المهم الإشارة إلى أن معظم الخفض طال مشروعات خارج الولايات المتحدة في ميدان العمليات الأمامية، من تنقيب واستكشاف وإنتاج، كما أن تأثير هذا التقليص على النفط والغاز الصخريين يبدو محدودا بدليل استمرار تصاعد حجم الإنتاج الأمريكي المحلي حتى الآن. شركة رويال دتش/شل التي تعتبر أكبر شركة نفط أوروبية، أعلنت عن خفض طفيف في استثماراتها لهذا العام، لكن بالنسبة للأعوام الثلاثة 2015–2017 فإن حجم الخفض سيصل إلى 15 مليار دولار ويطال 40 مشروعا ما بين تأجيل أو إلغاء.

المدير التنفيذي لشركة شيفرون لخص الوضع بقوله أن الكثير من المشروعات لن تجد طريقها إلى التنفيذ فيما إذا استمرت الأسعار في معدل يقل عن 50 دولارا للبرميل، وذلك بسبب التبعات المالية لكلفة عمليات الاستكشاف والإنتاج، وان ذلك الوضع سينعكس حتى على صناعة النفط الصخري التي ستستجيب إلى وضع الأسعار، وهو ما يمكن أن يؤدي بمرور الوقت إلى وضع الأساس لتصاعد سعري جديد مستقبلا.

ومع أن تأثير تقليص الإنفاق الاستثماري سيكون له نتائج مستقبلية، إلا أن آثار الوضع الحالي المتدني لأسعار النفط بدأت تتضح في وضع الخدمات المُصاحبة للنشاط النفطي، خاصة في ميدان الحفر. وتقول أكبر ثلاث شركات عاملة في هذا المجال وهي شلومبيرجر وهاليبرتون وهيوز بيكر أن حجم الانخفاض في نشاطها في السوق الأمريكية تجاوز معدلات انخفاضها في الأسواق الأخرى. فمعدلات الإنفاق على الخدمات المرتبطة بالعمليات الأمامية تراجعت بنسبة تتراوح بين 25 ــ 30 في المئة في السوق الأمريكية مقابل 10ــ 15 في المئة في الأسواق الأخرى. وأدى هذا الوضع كما قال الرئيس التنفيذي لشركة شلومبيرجر إلى حالة من ضبابية الرؤية، وهو ما دفعها إلى التركيز على القيام بنشاطها ومتابعتها في فترة كل ثلاثة أشهر فقط.

عدد الحفارات العاملة يمثل مؤشرا على حيوية ونشاط السوق، والقدرة على توفير الإمدادات التي يحتاجها المستهلكون. ووفقا لجداول أعدتها شركة هيوز بيكر، فقد تراجع عدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة حتى العاشر من هذا الشهر وللأسبوع الثامن عشر على التوالي إلى 760 حفارة، مما يشكل انخفاضا بنسبة 50 في المئة من القمة التي كانت عليها في تشرين الأول/ اكتوبر الماضي حيث بلغت 1609 حفارات. وبالمقابل، فإن عدد الحفارات العاملة في السعودية مثلا شهد تراجعا محدودا جدا بمقدار حفارة واحدة من 67 حفارة، وذلك خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي، مما يؤكد على قدرة المنتجين قليلي التكلفة على الصمود.

كل هذا سيلقي بتأثيره على وضع الإمدادات، الذي سينعكس على الأسعار. وقامت وكالة بلومبيرغ الإخبارية المتخصصة في القضايا الاقتصادية، والنفطية تحديدا، بإجراء مسح مؤخرا شمل عشرة من مكاتب السمسرة والتسويق العالمية العاملة في القطاع النفطي. وخلص المسح إلى ان اثنين من الذين استُطلعت أراؤهم اعتبروا أن معدل الأسعار هذا العام سيتراوح في حدود 58.8 دولارا للبرميل من خام برنت، أي ما يقل بنحو 4 في المئة عن معدل 61 دولارا الذي بلغه في شباط/فبراير، بينما بقية الثمانية المستطلَعين يعتقدون أن سعر البرميل سيتخطى عتبة 60 دولارا، بل ويرتفع تدريجيا ليبلغ 74.6 دولارا للبرميل خلال العام المقبل، مع احتمال حدوث هزات في السوق تنبع بصورة رئيسية من مدى ونوعية الانطباع السائد، وما اذا كان يتركز حول وجود تخمة أو أن هناك تراجعا كبيرا في حجم النشاط التنقيبي.

على أن القاعدة السائدة تقول أن الطلب يستجيب عادة إلى حالة ضعف الأسعار، والانتعاش الذي تشهده الصين والهند دليل على ذلك، لأنهما دولتان مستوردتان رئيسيتان للنفط، وتراجع سعر البرميل انعكس خفضا في فاتورة وارداتهما البترولية، الأمر الذي يمكنهما من استيراد كميات أكبر من النفط بسعر أقل ومن ثم تعزيز نشاطهما الإقتصادي.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

خصخصة الجامعات في مصر

وافق قسم التشريع بمجلس الدولة في مصر، وهو الهيئة القانونية التي تختص بمراجعة القوانين قبل إصدارها، على مقترحات لتعديل قانون تنظيم الجامعات كان قد تقدمت به وزارة التعليم العالي. وتشمل التعديلات التي وافق عليها مجلس الدولة نصوصا خاصة بتنظيم العمل وحق الإجازات والإعارة خارج الجامعة، وكذلك وضع ضوابط إضافية على تعيين المتفوقين في السلك الجامعي. ولكن الى جانب هذه المواد النمطية، فوجئ الرأي العام الجامعي بوجود مادة تحمل الرقم 189 وتنص على أن تتصرف الجامعة في أموالها وتديرها وكذلك أن تقوم الجامعة بتوفير موارد ذاتية، ثم أضيف في المادة «بما في ذلك» المساهمة في دعم وإنشاء الجامعات الاهلية أو القيام منفردة أو بالاشتراك مع القطاع الخاص والأهلي في المشروعات ذات الطبيعة التعليمية والبحثية، على إن يخضع التصرف في أموال الجامعات وإدارتها الى اللوائح المالية والحسابية التي تصدر بقرار من الوزير المختص، وهو وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي الجامعات.

المجانية للجميع

في عام 1958، اصدر الرئيس عبد الناصر مرسوما بمد مظلة التعليم المجاني لتشمل التعليم الجامعي وهو ما أدى إلى رفع الأعداد المقيدة بالجامعات، وكذلك رفع أعداد المبعوثين إلى الخارج. واستمر الحال هكذا أكثر من ثلاثين عاما، حتى جاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أوائل التسعينات وبدأت نظم جديدة تسمى «بمصروفات» تطبق داخل الجامعات نفسها مع عدم التخلي عن مكتب التنسيق ومجموع الدرجات كشرط للقبول بالجامعات، بما في ذلك القبول داخل الأقسام بمصروفات. ولكن مع نقص وانحسار المبالغ التي تخصص للإنفاق على التعليم الجامعي، وعدم التوسع في إقامة جامعات جديدة لمواجهة زيادة الاعداد وزيادة الطلب على التعليم العالي، وافقت سلطة مبارك عام 1996 على السماح للقطاع الخاص بإنشاء جامعات، وسمح لها القانون بأن يكون من أهدافها الربح. ولكن ظلت أحوال الجامعات الحكومية كما هي وموازنتها المالية تأتي من الحكومة للإنفاق على الأساتذة والطلاب، ولم يجرؤ مبارك وحكومته التي كانت تعبر عن أقصى اليمين الجديد، من الاقتراب من ملف الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص. والآن عاد هذا الملف للظهور بقوة، خاصة مع التعديل القانوني الأخير الذي سيرسله مجلس الوزراء إلى الرئيس السيسي لإصدار التعديل التشريعي الذي يملكه الرئيس الآن قانونا في غياب المجلس التشريعي.

في المقابل، كان عدد من رؤساء الجامعات الحكومية قد اعترضوا على نظام ترشيد المجانية الذي اقترحه المجلس الرئاسي للتعليم. ويرى رئيس جامعة القاهرة أننا نحتاج أن ننتقل من نظام إلى آخر بهدوء بدون صدمات كهربائية، فلا يجوز أن ننتقل من نظام مجانية كامل الى إلغاء وتطبيق نظام المنح المجانية للمتفوقين فقط، كما يقترح المجلس الرئاسي، وإنما يجب أن نبدأ بخطط تقترح أن ترفع المجانية عن الراسبين، ولكن لا يمنع أن يدفع طلاب المدارس الخاصة مصروفات عند التحاقهم بالجامعة الحكومية. وهذا أحد الحلول لانه يمكن أن يوفر مليار جنيه سنوياً للجامعات، تساهم في تحسين الخدمة المقدمة للطلاب والاساتذة.

لغة الارقام

طبقا للغة الارقام في الاحصاء السنوي للدولة الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء، فان عدد الجامعات الحكومية وصل إلى 24 جامعة بما فيها جامعة الازهر، وهي الاكبر على الاطلاق، حيث وصل عدد الطلاب فيها الى ما يقرب من ربع مليون طالب من إجمالي مليون و654 ألف طالب وطالبة بالجامعات الحكومية، ينفق عليهم جميعا أقل من 2 في المئة من الناتج القومي، بموازنة تصل إلى أكثر قليلا من 10 مليار جنيه، أي حوالي مليار ونصف مليار دولار يذهب أكثر من 80 في المئة منها للمرتبات. وهذا يعني أن ما يصرف على الطالب في المجانية قليل للغاية، لا يتجاوز 200 دولار سنويا فى الكليات النظرية، التي طبقا للإحصاء السابق تستحوذ على أكثر من 75 في المئة من إجمالي عدد الطلاب بالجامعات.

لم يعلن مسبقاً عن التعديل القانوني المقترح، بل على العكس كانت لجنة إعداد قانون جديد للجامعات تعقد الاجتماعات والمناقشات للتوافق حول قانون شامل يحل محل القديم المعمول به منذ عام 1972، لذا طرح المتخصصون سؤالاً أساسياً حول ما يحدث، ولماذا التعجل بتقديم تعديل قانوني في جزء واحد فقط بدل انتظار قانون متكامل يناقشه البرلمان القادم.

يتداول المجتمع الجامعي هذا الموضوع على صفحات التواصل الاجتماعي، وخاصة نشطاء الجامعة، مثل «جماعة 9 مارس» (واسمها يعود إلى تاريخ استقالة أول رئيس لجامعة القاهرة في أوائل القرن الماضي احتجاجا على تدخل الحكومة وأقالة د. طه حسين)، ويتحفظ عدد من الأساتذة كما جاء فى حواراتهم على هذه المادة القانونية التي شملها التعديل المفاجئ، ويرون أنها تحمل بداية النهاية لفكرة المجانية. فتمكين الجامعات الحكومية من إنشاء جامعات أهلية بمفردها أو بالشراكة مع القطاع الخاص يعني التحول من فكرة التعليم المجاني الى التعليم بمصروفات، ويعني أيضا أنشاء الكليات الموازية ليكون لدينا كلية مجانية وكلية بمصروفات. ويرى آخرون أن التعليم بمصروفات سوف تكون له الحظوة والاولوية في توفير كل إمكانيات التعليم الجيد، بدءا من المدرجات المناسبة والكتب الدراسية، كما أنه فى التعليم بمصروفات سوف تتاح فرص التدريب الجيد للطلاب مما لن يتاح لمرتادي الكليات المجانية. وكتب كثيرون ان الخصخصة ليست الحل، وإلا لأفلحت الجامعات الخاصة وبرامج المصروفات في إضافة وتحسين نوعية الخريج الجامعي، بينما أشار البعض إلى مبدأ تكافؤ الفرص، متسائلين عما إذا كان التعديل القانوني الجديد سيلغي الامتحان الموحد لشهادة الثانوية العامة أو البكالوريا المصرية، وكذلك معيار مجموع الدرجات ومكتب التنسيق للالتحاق بالجامعات، ام سيتم قصرها على الطلاب الفقراء فقط، وهل سيطلب شهادة فقر حال عند الالتحاق بالجامعة الحكومية، وماذا عن أوضاع هيئات التدريس ومعايير تعيينهم واختيارهم .

يبدو أن ضعف موارد الحكومة المصرية وعجز الموازنة، بالإضافة إلى مشاكل الإرهاب وغيرها، جعل الحكومة تستنسخ فكرة المجمع الإسكاني (compound) أي فكرة الأسوار المستقلة لتطبقها في التعليم الجامعي، وذلك على الرغم من أن وزيرة السكان في الحكومة الحالية صرحت أن من بين كل 100 طفل فقير يصل واحد منهم فقط إلى التعليم الجامعي والعالي.. فهل المقصود من التعديلات استهداف الطبقة المتوسطة؟

إيمان رسلان

صحافية من مصر مختصة بالتعليم

تعليمات الثورة الدينية

تنفيذاً لما سبق وتقدم به السيد الرئيس من ضرورة إجراء ثورة دينية في مصر، فقد وضعت لجنة الثورات عدة تعليمات لضمان سلامة إجراءات الثورة المطلوبة:

1 ـ تتولى لجنة مختصة من النشطاء تحديد ملامح الثورة.
2 ـ نشطاء الثورة الدينية يتم اختيارهم بالتعيين لا بالإنتخاب.
3 ـ إذا حدث خلاف بين النشطاء على مفاهيم الإسلام الصحيحة يمكنهم الرجوع إلى الأزهر الشريف.
4 ـ علماء الأزهر الشريف يتم اختيارهم بالتعيين لا بالإنتخاب.
5 ـ إذا حدث خلاف بين علماء الأزهر الشريف يمكنهم الرجوع إلى السيد الرئيس.
6 ـ للسيد الرئيس الحق الحصري في إصدار تعليماته بضرورة إجراء ثورة دينية ثانية على الثورة الدينية الأولى، في حال لم يعجبه إخراج الثورة الدينية الأولى، أو في حال أعجبه ولكنه فقط رغب في ثورة دينية ثانية.
7 ـ يحظر حظراً باتاً الدعوة إلى الثورة الدينية خوفاً من اندساس العناصر المخربة عليها.
8 ـ يحظر حظراً باتاً السؤال عن مواعيد إجراء الثورة الدينية.
9 ـ يحظر حظراً باتا تكوين تصور بعينه عن الثورة الدينية المرتقبة، ويتم توقيع العقاب على كل من يضبط متلبساً بمحاولة تكوين تصور عنها.
10 ـ شعار الثورة الدينية المرتقبة سيكون «الرئيس يعرف ما يقول، حتى وإن لم نعرف نحن ما يقول».

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

السفير العربي

متابعات

مليون دولار تبرعّت بها مجموعة «المكتب الشريف للفوسفات» المغربية إلى مؤسسة «كلينتون الخيرية».
وتعمل المجموعة في مجال التنقيب عن الفوسفات في الصحراء الغربية منذ ضمها إلى المغرب في سبعينيات القرن الماضي.

أوجاع تشي بأوجاع.. في ثدي «بهية»

لا يأتي الاكتشاف المتأخر لمرض سرطان الثدي لدى السيدة العربية خارج هذه المنظومة التي تدربها منذ نعومة اظفارها على تجاهل ذاتها تحت مسميات الصبر والتعفف والإيثار والتحمل، فتكون النتيجة ارتفاع معدلات الوفاة بمرض سرطان الثدي في البلدان العربية حيث لا تصل نسبة الشفاء الكامل في دولة مثل مصر لأكثر من 30 في المئة بينما تشير المعدلات العالمية الى ارتفاع نسبة الشفاء منه فى حالة الاكتشاف المبكر الى 95 في المئة.

الفوز بالعلاج الاساسي فقط

في مصر تأتي الصورة محملة بكافة عناصر الوجع، حيث امرأة تكتشف متأخرة إصابتها بمرض خطير، وهي لا تملك نفسيا او اجتماعيا او مادياً القدرة الحقيقية على مواجهته، فتكون النتيجة وحسب احصاءات المشروع القومي لمكافحة الأورام في مصر، ان تحتل الخلايا السرطانية أثداء 35 في المئة من المصريات بينما لا تتخطى المؤشرات العالمية بأغلب الدول الغربية الـ 8 في المئة.

من الساحة الرئيسية بالدور الرابع بمعهد ناصر الحكومي حيث تتراص أجهزة الإشعاع والمقاعد الطبية المخصصة لتلقي الدواء الكيماوي، تتواجد عشرات السيدات يومياً على اختلاف أعمارهن وديانتهن، تبدو عليهن علامات الخوف أكثر من الوهن. ينطوي هذا المبنى المدعم بطبقة خرسانية عازلة على تجربة إنسانية تحتاج بالتأكيد، الى جانب العلاج الطبي، الى دورات تأهيل نفسي واجتماعي وخبراء تغذية وإخصائيي تخفيف الألم، وهو ما يطلق عليه عالمياً فى مجالات علاج الأورام بـ «الطب التلطيفي»، ولا يمكن بالتأكيد توفيره في مصر على أية حال في ظل الظروف الاقتصادية التي يصبح معها الحصول على قرار «علاج على نفقة الدولة» هو الأمل المنشود لكل مريضة. ومن ثم تتكفل هي بمواساة نفسها وتدريبها على تحمل خوض التجربة.. وحدها .

غالباً، لا تقل دورة الحصول على العلاج أقل من سبع مرات، سبع زيارات تعرف فيها السيدة المصرية معنى الانتظار الصعب لتلقي علاج موجع على أمل الوصول لشفاء يبدو بعيداً. تبدأ الرحلة مع تذكرة الكشف بالعيادة الخارجية التي تعمل من الثامنة صباحاً، ووصول السيدة في حوالي التاسعة والنصف يسمح لها بحيازة مركز متقدم في طابور الانتظار، فتحمل ورقة صغيرة مكتوب عليها رقم «14» غالباً، تخرج من هناك بورقة تنطوي على كلمات انجليزية صغيرة لا تعيها، لكن تأخذها أقدامها الى معمل التحاليل لسحب عينة من نسيج ثديها التي تخبرها طياته انه لم يعد كما كان أبداً.

لا يوجد بحبوبة من الوقت تكفي من أجل استيعاب الأمر وتقبله. فالمرض غالباً دخل مرحلته الثالثة ومن ثم لا بد سريعاً من اجراء تدخل جراحي للاستئصال وبدء العلاج للقضاء على باقي الخلايا السرطانية. لكن هناك عائقا قويا وكبيرا يطرحه هذا الزائر الذي يتحول بلحظات قليلة للهم الأكبر، وهو «توفير المقابل المادي المطلوب لإجراء الجراحة». يوجد طريقان لا ثالث لهما: اما السعي سريعاً نحو مبنى المجالس الطبية المتخصصة على أطراف القاهرة، وهو الطريق الوعر بكل تأكيد حيث تستطيل الطوابير بشكل لا يمكن استيعابه الا بقراءة قائمة الأمراض التي يغطيها العلاج على نفقة الدولة، ومن ثم يصبح الانتظار غير مضمون العواقب، ولهذا تسعى أغلب الأسر المصرية وهي محدودة او متوسطة الدخل، الى إجراء العملية الجراحية على نفقتها الخاصة حتى صدور القرار، والاستفادة منه في مرحلة العلاج الاشعاعي والكيمائي فقط.

مستورة؟

تجربة كمرض السرطان تكشف سريعاً وهم فلسفة «مستورة» التي تدار بها أغلب البيوت المصرية، فتساوي تكلفة مواجهة المرض بين الغالبية العظمى، ولا يفلت من ذلك الا الشريحة فوق المتوسطة والعليا والتي لا تمثل الا 20 في المئة من حجم السكان. أما ما دونها فلا يتمكن بالتأكيد من مجاراة المصروفات المطلوبة حيث لا تقل تكلفة إجراء العملية عن 10 آلاف جنيه بينما تتراوح تكلفة تلقي العلاج ما بين 30 ـ 150 ألف جنيه حسب نوع الدواء المستخدم.

وهكذا يعكس المرض، كغيره ولكن هذه المرة بطعم مرارة خاصة، حالة التفاوت غير العادي وكأن شعبين يعيشان فوق الأرض نفسها، حيث من جهة مراكز العلاج الفخمة المنتشرة بالأحياء المترفة، وعلى الجانب الآخر مراكز العلاج الحكومي والتي لا يزيد عددها عن 11 مركزا على مستوى الجمهورية، تابعين لوزارة الصحة، إضافة إلى صرح كبير وعظيم رغم حجم السلبيات الذي يضمه، وهو معهد الأورام القومي التابع لجامعة القاهرة. الصورة من أمامه لا تحتاج لشرح، حيث كثافة أعداد المرضى وقلة الامكانيات البشرية والمادية أمر لا تخطئه عين، ناهيك عن هذا الاحساس غير المرئي الذي يصدق مع البعض ويمحي مع آخرين، وهو فقدان المريض إحساس التعاطف والرفق به من معالجيه ممن يعيشون بدورهم في منظومة استهلاك مختلفة.

أزمات تهالك المبنى القديم، قلة عدة الأسرّة، نقص فصائل الدم، تعطل جهاز الأشعة، انسحاب شركة النظافة لعدم حصول العاملين على مرتباتهم، نقص أنواع هامة من الأدوية العلاجية وإضطرار المريض المعدم الى تحملها مرغماً رغم هذا القرار المهور بختم الجمهورية والذي يقر بحقه في الحصول على العلاج مجاناً.. لكن ماذا تفعل الإدارة مع تراكم مديونيتها لشركات الأدوية؟ وفق البيانات الرسمية المعلنة فإن حجم الميزانية السنوية من الدولة لا يزيد عن 50 مليون جنيه، ولا تغطي أكثر من 30 في المئة من حجم المصروفات بينما تتكفل التبرعات التي تصل الى 150 مليون جنيه بتوفير كلفة الخدمات العلاجية التي يستفيد منها 240 ألف مريض سنوياً بزيادة 25 ألف مريض سنوياً كمريض حديث.

ولأن زلازل الاهمال لا تتوقف، فقد تعرض هذا المكان الذي يستوعب ما لا يقل عن 40 في المئة من أعداد مرضى السرطان في مصر لتصدع مبنى كامل، وبهذا اختفت من الوجود 6 غرف عمليات رئيسية و300 سرير. وعلى الرغم من أن أولى الزيارات الميدانية لرئيس الحكومة الحالية كانت لهذا المبنى، فإن شيئا لم يتغير على الأرض. وهذه الصورة لا تتغير كثيراً داخل المستشفيات الحكومية، وأمام الأرقام التي تعلنها الحكومة المصرية والتي تشير إلى ذهاب ثلث ميزانية العلاج على نفقة الدولة، والتي تتراوح ما بين 2.5 إلى 3 مليارات جنيه سنويا، لعلاج مرضى السرطان، فإن التقديرات المطلوبة وفق نقابة الأطباء المصرية لا تقل عن 11 مليار جنيه سنوياً من اجل تحقيق حلم علاج المصريين دون شقاء.

تولد مستشفيات خيرية جديدة تنضم لقائمة مؤسسات علاجية أهلية تحاول شق طريقها وسط هذا الضيق المادي الخانق، فتساعد في خلق بسمة ما تخرج من صدور مريضة. ويأتي «الكشف المبكر عن سرطان الثدي» في المقام الأول، وكأنه دعوى مجتمعية لأن تلتفت كل سيدة لصحتها ولا تنسى حقها في الحياة. وفي احتفال أخير بمناسبة عيد الأم، تم الكشف عن حجم الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات فى مواجهة ليس المرض وحده، ولكن كلفة علاجه، وعدم امكانية تصنيع العلاجات محليا حيث يصل سعر بعض الأدوية الكيمائية الى 50 ألف جنيه بينما لا تتمكن الدولة من توفير إلا أنواع محدودة تتراوح أسعارها بين 800 ـ 5000 آلاف جنيه. ووسط هذه الأرقام المعلنة تكمل كل مصرية بسيطة تحمل في طياتها هذا المرض، طريقها الملغوم، داعية الله أن يكتب لها الشفاء.

دعاء يأتي بدوره، وحسب منظومة القيم التي هذبتها وأرهقتها عمراً، من أجل آخرين قبل أن يكون من اجل ذاتها.

منى سليم

صحافية من مصر

حلم..

قارب صنعه شباب من غزة باستخدام القناني الفارغة

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ العراق بوصفه مقبرة جماعية ـ أمجد صلاح
ـ اليمن بين جحيمين ـ محمد العبسي
ـ سوريا: نهاية جمهوريتين ـ أيمن الشوفي
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

اللجوء اليمني.. في جيبوتي

لاجئون يمنيون إلى معسكر أوبوك في جيبوتي

مدونات

مدارس أم معسكرات اعتقال؟

مش فاكر كنت بتكلم مع مين.. عن التعليم المدرسي وقولتله إن فيه ناس خريجي «سكولز» زيّك وناس خريجي مدارس زي حالاتي .. وان السكولز مش شرط اعني بيها بيئات تعليم اجنبي بل ممكن تكون حكومية.. فى حين ان ما اسميه انا من باب السخرية «مدارس» ما هي الا معسكرات اعتقال يومية لأبناء وبنات هذا البلد. بمناسبة «المدارس»، اسرٌ لي سوّاق العربية اللي بتوصلني ان عنده مشكلة وهو ان اسلام ابنه كان نازل يتوضى في فسحة المدرسة عشان يصلي الصبح، قامت الدادة حدفت عليه وعلى اتنين زمايله كانوا فى الحمام أكياس كلور مركز. ربنا سترها مع اسلام والكيس جه فى ضهره وهدومه، لكن زمايله الاتنين كانوا سيئي الحظ والأكياس جت فى وشهم، فواحد عينه راحت والتاني كان على وشك مع حروقات.. وأضاف ان دي دادة مجنونة لان كل ما في الأمر ان حد من العيال الصبح حدفها من شباك الفصل بكيس بول فقررت تنتقم.. طبعاً فيه واحد خريج «سكول» ممكن يسألني طب هي عرفت تحدف ازاي من شباك الحمام بالدقة دي.. ساعتها حقوله يا ميدو دي حمامات دور ارضي وملهاش سقف. الست الشريرة جابولها البوليس.. والمناوشة البسيطة بتعبر عن الخط العام لطريق الصراع فى يوميات «مدارس» القاهرة.

من صفحة Mohamed Naeem على فايسبوك

سلميّة

في سلميّة يقول لك «أبو ياسين» البسكليتاتي: «بين ما صلحت الدولاب، اسماع هالقصيدة» وإذا سمعتَ قصيدةً أخرى لا يأخذْ منكَ أجرة التصليح.. وعلى بعد مئة متر تقريباً وقبل أن يُحضّر لك حسن الهبيط سندويشتك يقول مازحاً: «تريدها على البحر الوافر أم الكامل؟». إن قلتَ له: الكامل.. دَعَمَهَا بكل الخضار والمخلل والتوابل، وإن قلت: «الوافر.. فأنت لا تحبّ «الحدّ».. ثم يسمعك آخر قصائده على الوزن نفسه، في جعبته قصائد بعدد أقراصِ الفلافل التي صنعتها يداه.

في سلمية عندما سُرِقتْ دراجة «منذر الشيحاوي» لم يبلّغ الشرطة عنها، بل كتب قصيدة (بين الزقاقِ وأسفل الدرجِ.. درّاجتي سُرِقتْ بلا حرجِ)، وعندما كان «جلال مقصود» يُنهي عمله على مَكبس البلوك مبتهجاً يقول: «اليوم اشتغلت ثلاثة أكياس شمينتو (اسمنت) وقصة قصيرة».. في إحدى المرات مرّ من دون أن يلقي التحية علينا، علمنا بعدها أنه ربح جائزة في إحدى المسابقات الأدبية بقيمة ستمئة ليرة على ما أذكر.

وعلى ما أذكر أيضاً فإن التهم التي اعتقل ثم قُتل بسببها خالد القصير ظلماً كانت عديدة، إحدى الروايات تقول إنه متَهمٌ برسم لوحة مارقة. وقبل التفجير الذي قتل فيه محمد الجرعتلي بأيام قليلة كان يحرق سرير ابنته لدرء البرد عن النازحين الذين استضافهم في بيته من الرستن وقمحانة، ثم يعزف لهم أغنيته «أرواحهن بتظلّ».

وقبل أن يفتك السرطان ببشار عيسى كان يرسل لي عبر هاتفه الخليوي مع كل جرعة كيماوي من مشفى البيروني مقطعاً من قصيدة «في ولادتي التالية.. سأضيف إلى مَهْديْ.. نكهة امرأة لا ولاءَ لها سوى.. قداسة آلامي». وبعد أن استسلم النخاعُ الشوكيّ لنصف شللٍ في جسد «صدر ديب» أخرج مسرحية «خارج السرب» و «الليلة التي قضاها ثورو فيَ السجن»، وباع بينهما أطناناً من الفريز والتفاح والعنب ولا معقول بيكت.

في سلميّة تسجلُ هدفاً في مرمى ماهر القطريب فيهجيك ببيت من الشعر، وعندما يعانق رامي الجندي حبيبته يُرَبّتُ على ظهرها إيقاعاً كوبيّاً، وعندما تشرب الشاي عند نزيه عيسى أبو الطيب، يستحضر لك في مشغل الأعواد فيروز والرحابنة على الفور، ويقاطعك في كل جملة تقولها لينسج على إحدى كلماتك بيت عتابا، فتخرج من عنده من دون أن تعلم أيَ شيء أدمنت بالضبط.

سلمية.. أن تكون طفلًا ويركض وراءك سامي الجندي ليضربك بعكازه، فقط لأنك تجرأت وقلت له: لقد كتبتُ مسرحية.. أن تطرق باب مصطفى رستم الذي قضى 23 عاماً في المعتقل ليحدثك عن المستقبل.

سلمية.. السيدة نعمت عيشة التي أوصت قبل وفاتها أن يكون العزاء مختلطاً في بيت شَعر واحد، ونفذوا وصيتها..

سلمية.. محمد القصير الذي أعطاني في الصف الأول رواية لسومرست موم كي أجد سبباً لأسهر معه.. وإلى هذه اللحظة لم أنَم.

من صفحة Abdallah Alqaseer على فايسبوك